

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأربعة صناديق المشتملة على أجهزة وأدوات طبية الواردة بصفة هدية للاتحاد العام لعمال جمهورية مصر العربية من اتحاد النقابات الألمانية الحرة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمقترح عنها مؤقتا بموجب البيان الجمركي رقم ٨٣٤١ لسنة ١٩٧٣ جمرك المحمودية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جادى الأول سنة ١٣٩٤ (١٣ يونيه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الآلات والأجهزة والمعدات الواردة من الخارج واللازمة لإنشاء محالج تلاج لشركة الوادى خليج الأنطون والمدرجة بالكشف المرفق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جادى الأول سنة ١٣٩٤ (١٣ يونيه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

كشف

بالآلات والأجهزة والمعدات اللازمة لإنشاء محالج تلاج

(١) وحدتي نقل للقطن الزهر من صالات الاستقبال إلى المخازن أو صالات التضرية أو من المخازن إلى صالات التضرية ومن صالات التضرية إلى عنابر الخليج .

(٢) وحدتي ناقلات توزيع القطن داخل عنبر الخليج .

(٣) دواليب ماكينات خليج ومددها ٧٢ دولابا .

(٤) وحدتي نقل القطن الشح من دواليب الخليج إلى صالة المكبس .

(٥) مكبس للقطن .

(٦) مجريين لتبخير البندرة وغلاية وتك للغلاية .

(٧) ميزان بسكول .

(٨) رافعتين .

(٩) لوحة توزيع كهربائية .

(١٠) مكثفات كهربائية لتعديل معامل البندرة .

(١١) معدات توزيع الكهرباء النهائية .

(١٢) الكابلات وملحقاتها .

(١٣) شبكة إضاءة وإحباطة وإحلب الخاصة بها .

(١٤) وحدة ديزل لتوليد الكهرباء .

(١٥) موتورات ومقوماتها والمنتجات الخاصة بها والتروس والمحولات للمكبس .

(١٦) موتورات ومفاتيحها لصالة البندرة .

(١٧) أدوات كهربائية خاصة بالمعدات الكهربائية وأدوات ومعدات ميكانيكية خاصة بالمكينات ودواليب الخليج .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ؛

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٣٧ لسنة ١٩٧٤

بإنشاء مديريات شؤون العاملين بالمحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم

والإدارة؛

قرر:

مادة ١ - تنشأ في كل محافظة مديرية لشؤون العاملين تتبع المحافظة وتتولى التخطيط والإشراف والتوجيه والمتابعة بالنسبة لكل ما يتعلق بشؤون العاملين المدنيين وتنفيذ قوانين الخدمة المدنية في دائرة المحافظة، كما تتولى التوجيه والتنسيق بين وحدات شؤون العاملين الموجودة في المحافظة والمدن والقرى ومديريات الخدمات وفروعها الموجودة داخل نطاقها، بما يحقق رفع مستوى كفاءة الخدمة، والتكامل بينها جميعا وذلك في ضوء القوانين المعمول بها وكذلك التوجيهات الفنية التي يصدرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن.

مادة ٢ - تخصص مديرية شؤون العاملين بالمحافظة في سبيل تحقيق أغراضها بما يأتي:

(١) تقييم الدراسات والبحوث في مجالات الخدمة المدنية في ضوء الظروف البيئية المحلية واقتراح السياسات والخطة اللازمة في هذا الشأن ومباشرة تنفيذها بعد اعتمادها من السلطة المختصة وإصدار التعليمات اللازمة لهذا التنفيذ إلى جميع وحدات شؤون العاملين في دائرة المحافظة.

(٢) دراسة وسائل تحسين أسلوب العمل المنبع في وحدات شؤون العاملين لرفع مستوى كفاءتها على مستوى المحافظة، وبما يحقق إشرافها على حسن تنفيذ قوانين الخدمة المدنية، ويكفل التنسيق والتكامل بين الوحدات المختلفة القائمة على تنفيذها.

(٣) استخلاص المبادئ العامة من الفتاوى التي تصدر في شؤون العاملين والعمل على نشرها على الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها.

(٤) مسك سجل الإحصاء الوظيفي على مستوى المحافظة وقيد جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنظيم والوظائف التي تضمنها وكذلك البيانات المتعلقة بالعاملين وبمزاياهم والوظائف اللازمة لهم.

(٥) تلقي شكاوى العاملين ودراستها وتحليلها والعمل على تلافى أسباب الشكوى بما يحقق العدالة بين المواطنين وكذلك اقتراح الحلول المناسبة لها طبقا للقانون والسياسات المعمول بها واقتراح التعديلات اللازمة على سياسات شؤون الخدمة المدنية.

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد/حلمي على السنودي مديرا للجهاز القومي للتدريب الإحصائي بدرجة وكيل وزارة من الفئة ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه بوظائف الإدارة العليا بالجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء مع منحه بدل التمثيل المقرر لشاغلي وظائف وكيل وزارة.

مادة ٢ - على وزير التخطيط تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨

لسنة ١٩٧١؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز التعاون

الاقتصادي العربي والدولي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تبعية جهاز

التعاون الاقتصادي العربي والدولي لنائب أول رئيس مجلس الوزراء؛

قرر:

مادة ١ - نقل السادة الموضحة أسماؤهم فيما بعد، بدرجاتهم الميئة قرين أهم كل منهم من موازنة وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية إلى جناز التعاون الاقتصادي العربي والدولي، اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٤ وهم:

دكتور أحمد سعيد دويدار، وكيل وزارة.

دكتور رفيق أحمد سويلم، وكيل وزارة.

أحمد طلعت شكري النحال، مدير عام.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات